

رام الله: دعوات لردم الهوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل

رام الله - وقد دعا مسؤولون حكوميون وممثلو منظمات مجتمع مدني ومؤسسات دولية، إلى وضع آليات كفيلة برفع مشاركة النساء في سوق العمل، والتي تكشف الأرقام أنها متأخرة بشكل كبير عن التقدم الفائق للنساء في التعليم. جاء ذلك خلال مؤتمر عقده برنامج الأمم المتحدة الإنساني في سوق العمل الفلسطيني، التحديات ومتطلبات وجود بيئة داعمة، نظمتها وزارة العمل ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، بمشاركة مع ممثلة الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التعاون الإيطالي.

وافتتحت وزيرة العمل ايناس العطار، خلال كلمة في افتتاح المؤتمر، إلى مفارقة تستحق أن تتوقف أمامها بجدية، حيث النساء الفلسطينيات أكثر تعليماً وتأهيلاً وحضوراً في مختلف التخصصات مقابل مشاركة اقتصادية لا تزال محدودة.

وأوضحت أنه بحسب البيانات، فإن مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ بلغت ٢٧,٩٪، مقابل ٣٧٪ بين الذكور، في حين ترتفع البطالة بين الفريجات الناضجات على مؤهل دبلوم متوسط فأعلى إلى نحو ٢٢,٦٪، مقابل ١٦,٣٪ بين الفريجين الكبار.

وقالت إن الفجوة ليست فجوة تعليم أو كفاءة لدى النساء فقط، وإنما هي فجوة في قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الكفاءات وتحويلها إلى فرص عمل لائقة ومستدامة، حيث تتركز ٢٣٪ من النساء العاملات في مهن الفنين والمختصين والكثيرة مقابل نحو ٢٠٪ من الرجال العاملين، في حين لا تزال مشاركة النساء في بعض المواقف القيادية والإدارية محدودة، كما أن نحو ٨٠٪ من النساء العاملات يعملن كمستخدمات بأجر، فيما تبلغ نسبة صاحبات العمل نحو ٢٪، والعاملات لمصاحبن الخاص نحو ١٨,٤٪، وهذا يدفعنا إلى النظر إلى مشاركة النساء ليس فقط من حيث عدد النساء العاملات، وإنما من حيث نوعية العمل، ومستوى الدخل، والحماية، والاستقرار، وفرص التطور، فليس كل دخول إلى سوق العمل تمكينا اقتصادياً.

وقالت إن أن نحو ربع النساء المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يتقاضين أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور، ما يجعل من الإنصاف في الأجر ليس مجرد قضية قانونية وإنما قضية عدالة اقتصادية واجتماعية.

وقالت إن رئيسة وزارة العمل تقوم على الانتقال من مشكلة المرأة إلى مشكلة سوق العمل، ومن تدريب المرأة فقط إلى تغيير قدرة السوق على استيعابها ومن التوظيف إلى الإبقاء والترقي (.) وفي هذا الإطار تأتي سياسات العمل والحماية في صميم مسؤولية الوزارة.

واعتبرت أن رفع مشاركة النساء لا يمكن أن يعالج بجانب العرض فقط، أي تدريب النساء وتأهيلهن، دون أن يعالجه جانب الطلب أيضاً وهذا هو هدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠٢٥-٢٠٢٧ التي تقوم على أربعة محاور متكاملة، التشغيل، والتدريب المهني، والريادة، والتعاونيات.

وأضافت أن رفع مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني لا يمكن أن يكون مسؤولية وزارة العمل وحدها، إنها مسؤولية وطنية مشتركة، الحكومة مسؤولة عن السياسات والتشريعات والرقابة والحماية، وأصحاب العمل شركاء، في توفير فرص عمل عادلة وآمنة، والتغلبات شريك أساسي في حماية حقوق العاملات ومؤسسات التعليم والتدريب مسؤولة عن إعداد المهارات التي يحتاجها المستقبل، والمجتمع المدني شريك في التوعية والتوسيل والرصد والشركاء الدوليون، ومنهم الاتحاد الأوروبي والوكالة

الإيطالية للتعاون الإنمائي، يمثلون شركاء مهما في دعم التوليع والمشروعات التي نعمل تمكين المرأة.

من جهتها قالت وزيرة شؤون المرأة، منى الخليلي، إن لاجتماع الأطراف في المؤتمر يعكس أهمية الشراكة والتكامل، مؤكدة أن بناء بيئة عمل داعمة للمرأة مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والشرف التجارية والتغلبات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

وقالت، يأتي هذا المؤتمر في ظل استمرار انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، رغم ما حققته النساء من مستويات متقدمة في التعليم والخبرة المهنية، وهذه الفجوة تؤكد أن المشكلة لا ترتبط فقط بقدرات النساء، وإنما بمجموعة من التحديات القانونية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى القيود التي يفرضها الاحتلال على الحركة والوصول إلى الفرص والموارد.

ولفتت الخليلي إلى تقرير حديث لهيئة الأمم المتحدة للمرأة صدر في أيلول ٢٠٢٦، كشف حجم التحول في واقع الأسرة الفلسطينية، إذ تشير التقديرات إلى أن النساء يتراهن نحو ٨٦ ألف أسرة في قطاع غزة، أي ما يقارب أسرة من كل أربع أسر، ونحو ٨٣ ألف أسرة في الضفة الغربية، أي أسرة من كل ثماني أسر.

ولكدت أن التمكين الاقتصادي للمرأة يمثل أحد الموارد الأساسية في استراتيجيية وزارة شؤون المرأة، إلى جانب الحماية والتمكين السياسي والاجتماعي والقانوني والتكنولوجي.

بدوره قال وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، بشار الصيغ، إن وزارة الاقتصاد تتعامل مع تمكين المرأة بوصفه مساراً اقتصادياً كاملاً يبدأ بالإصلاح التشريعي، ويمر بالرقمنة والمعرفة، وصولاً إلى بناء منظومة دعم متكاملة للمشاريع النسائية.

واستعرض الصيغ أبرز التوليع والمشاريع التي تقودها الوزارة وتهدف إلى تمكين المرأة.

وقال رئيس قسم الحوكمة في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي، إن المؤتمر جزء من برنامج أكبر بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية ومؤسسة التعاون الإيطالي، قائم على المساواة في النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة والتنمية المستدامة، وإضاف المرأة الفلسطينية متعلمة بشكل كبير، ولديها مهارات عالية، لكن مشاركتها في سوق العمل منخفضة جداً، والمعيقات أمام تغيير هذا الوضع أصبحت أصعب في ظل قيود الاحتلال.

وقال مدير مكتب التعاون الإنمائي الإيطالي، ميركو تريكولسي، إن المؤتمر أحد المعريجات الملموسة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ضمن برنامج أوسع تشكل مؤسسات المجتمع المدني جزءاً أساسياً فيه، إلى جانب الشركاء، الحكوميين، من جهتها، اعتبرت المديرة التنفيذية لمركز "شمس" موضوع المؤتمر "قضية تمس جوهر العدالة في مجتمعتنا، والفجوة الاقتصادية على التهور، وعلى النساء في العمل التكرم والمشاركة الفاعلة في صنع المستقبل".

وقالت، إن حتى المرأة في العمل يبدأ بفرصة عادلة، ويتكامل بأجر نضيف، ومما ية فعالية وكرامة ممتونة، وطريق مفتوح إلى القيادة. وأضافت أن مسؤولية تمكين المرأة اقتصادياً في فلسطين "تكتسب المسؤولية ثقلاً استثنائياً، فالاحتلال وما يفرضه من قيود على الحركة والوصول إلى الأرض والموارد والعمل، وما يخلقه الذمار والترويع وفقدان مصادر الرزق، يخضع الأعباء على النساء والأسر، وفي مواجهة ذلك، نضع حماية عمل النساء، ولقدنحن على الإنتاج والاستقلال الاقتصادي جزءاً أساسياً من حماية الوجود الفلسطيني وضموده".

صحيفة الأيام

الجمعة

٢٠٢٦/٩/١٨

ص ١٣